

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول قرار إداري تعسفي للسلطات المحلية بالعرائش يقضي بمنع تنظيم ندوة صحفية لفرع حزب سياسي في فضاء عام
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،

قررت السلطات المحلية بمدينة العرائش، يوم الإثنين 27 غشت 2018، منع ندوة صحفية كانت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية بالمدينة، تعتزم تنظيمها بساحة المحطة الطرقية الجديدة، من أجل إطلاع الرأي العام المحلي عن أسباب و خلفيات رفض وتماثل المجلس البلدي للعرائش في فتح أبواب المحطة رغم إكمال بنائها، وذلك رغم أن الإشعار بتنظيم هذه الندوة وُضع في آجاله القانونية، يوم الجمعة 24 غشت، وهو ما جعل المنظمين يعتبرون القرار تعسفيا، خاصة أنه لم يصدر إلا لحظات قبل موعد الندوة المعلن عنها مسبقا عبر مختلف وسائل الإعلام المحلية، وأن قرار المنع لم يستند لأي مقتضى قانوني، لأنه لا يوجد ما يمنع قانونا من تنظيم الندوة في فضاء عام، كما لا يوجد ما يستدعي بمنطق الإلزام والحصص "تنظيم الندوات الصحفية داخل القاعات العمومية أو الخصوصية" دون غيرها من الفضاءات.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- ماهي الخلفية القانونية التي إستندت عليها السلطات المحلية ممثلة في باشوية المدينة لإستصدار قرار منع حزب سياسي من حقه في التواصل مع الإعلام والرأي العام المحلي في فضاء عام ؟
 - ماهو المقتضى القانوني الذي يلزم الأحزاب السياسية أو غيرها من الإطارات المدنية والنقابية بتنظيم ندواتها الصحفية في القاعات العمومية أو الخصوصية دون غيرها من الفضاءات الأخرى، كما ورد في قرار المنع الذي تجدونه رفقته؟
 - ما موقف سلطات الوصاية من تماثل رئيس جماعة العرائش بشأن إفتتاح المحطة وطريقة تدبيرها؟
- وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

نبيل الأندلوسي